Legal Mechanisms for Improving the Business Environment in Light of Sustainable Investment

With Reference to the Iraqi and Kurdistan Investment Laws

Prof. Dr. Salah Jubair Al-Basisi

Assistant Lecturer Haider Mohammed Hassan

University of Karbala/College of Law

salah.jubair@uokerbala.edu.iq

Abstract

Legal mechanisms are among the main factors relied upon to improve the business environment. When an investor decides how to allocate their funds, the legal framework applicable to their investment becomes the most important element. Economic laws and regulations significantly influence corporate strategies by guiding the market, regulating competition, and protecting investors' rights. Under the new generation of investment policies, sustainable development lies at the heart of efforts to attract foreign investment, encompassing economic, social, and environmental dimensions. At the level of national investment legislation and regulations, as well as international agreements, social and environmental dimensions are elevated to the same level as economic dimensions in the development process. Therefore, sustainable investment requires that investors not only focus on maximizing profits but also consider environmental, social, and human rights aspects. Within this framework, Iraq strives The Kurdistan Region is working to develop its business environment to attract foreign investment through a package of laws and regulations that aim to balance economic interests with social and environmental considerations. This study recommends adopting national and international legal mechanisms to improve the business environment in Iraq and the Kurdistan Region in order to activate sustainable investment. This can be achieved by incorporating a sustainable development clause into a unified

model for international contracts and agreements, along with the necessity of establishing specialized economic courts for investment.

Keywords: Legal mechanisms, business environment, sustainable investment, Iraq, Kurdistan Region.

الآليات القانونية لتحسين بيئة الاعمال في ضوء الاستثمار المستدام

–مع الإشارة الى قانوني الاستثمار العراقي والكوردستاني–

أ.د.صلاح جبير البصيصي

م.م.حيدر محمد حسن

جامعة كربلاء/ كلية القانون

salah.jubair@uokerbala.edu.iq

الملخص

ان الآليات القانونية تعتبر من العوامل الرئيسة التي يُعتمد عليها في تحسين بيئة الاعمال، فعندما يقرر المستثمر كيفية توظيف أمواله، يصبح النظام القانوني الذي سيطبق على استثماره هو العنصر الأكثر جذبا لاهتمامه، فالقوانين والأنظمة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على استراتيجيات الشركات من خلال توجيه السوق وتنظيم المنافسة وحماية حقوق المستثمرين وفي ظل الجيل الجديد من السياسات الاستثمارية فان التنمية المستدامة تقع في قلب المجهودات المبذولة لجلب الاستثمارات الأجنبية بما تتضمنه من ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، فعلى مستوى التشريعات والأنظمة الاستثمارية الوطنية والاتفاقيات الدولية ترتقي الابعاد الاجتماعية والبيئية الى نفس مستوى الابعاد الاقتصادية في عملية التنمية ولذلك يتطلب الاستثمار المستدام الا يقتصر تركيز المستثمرين في استثماراتهم على تعظيم الأرباح فحسب وانما الاخذ بنظر الاعتبار أيضا الجوانب البيئية والاجتماعية وحقوق الانسان وفي هذا الإطار يسعى العراق وإقليم كوردستان الى تطوير بيئة الاعمال من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال حزمة من القوانين والأنظمة التي تسعى الى تحقيق التوازن بين المصلحة الاقتصادية والاعتبارات

الاجتماعية والبيئية وتوصي هذه الدراسة الى اعتماد الآليات القانونية الوطنية والدولية لتحسين بيئة الاعمال في العراق وإقليم كوردستان من اجل تفعيل الاستثمار المستدام من خلال تبني شرط التنمية المستدامة في نموذج موحد للعقود والاتفاقيات الدولية مع ضرورة انشاء محاكم اقتصادية متخصصة بالاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الآليات القانونية، بيئة الاعمال، الاستثمار المستدام، العراق، إقليم كوردستان.

المقدمة

أولا / فكرة الدراسة: ان الآليات القانونية تعتبر من العوامل الرئيسة التي يُعتمد عليها في تحسين بيئة الاعمال، فعندما يقرر المستثمر كيفية توظيف أمواله، يصبح النظام القانوني الذي سيطبق على استثماره هو العنصر الأكثر جذبا لاهتمامه، فالقوانين والأنظمة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على استراتيجيات الشركات من خلال توجيه السوق وتنظيم المنافسة وحماية حقوق المستثمرين وفي ظل الجيل الجديد من السياسات الاستثمارية فان التنمية المستدامة تقع في قلب المجهودات المبذولة لجلب الاستثمارات الأجنبية بما تتضمنه من ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، فعلى مستوى التشريعات والأنظمة الاستثمارية الوطنية والاتفاقيات الدولية ترتقي الابعاد الاجتماعية والبيئية الى نفس مستوى الابعاد الاقتصادية في عملية التنمية.

ثانيا/ أهمية الدراسة: يعتمد التوجه الدولي الحديث على جذب الاستثمار دون ان يكون بمعزل عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفي هذا الإطار يسعى العراق وإقليم كوردستان الى تطوير بيئة الاعمال من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال حزمة من القوانين والأنظمة التي تسعى الى تحقيق التوازن بين المصلحة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية والبيئية.

ثالثا/ إشكالية الدراسة: تعتبر البيئة القانونية جزءً أساسيا من بيئة الاعمال في اية دولة وتُمثل التشريعات الاقتصادية عنصرا حاسما في تحديد فرص نجاح المشاريع واستدامتها، وفي ظل الاستثمار المستدام يثور التساؤل حول كيفية التوفيق بين سياسة تحسين بيئة الاعمال وتحفيزها من خلال تقديم الامتيازات والاعفاءات وبين ضرورة تقييد الاستثمارات بتحقيق الاستدامة في الدولة المضيفة؟ وما هي الآليات القانونية المقترحة لتحقيق ذلك؟ وهل يمكن الجمع بين الاستثمار المستدام والاستثمار الاقتصادي البحت؟ وما هو موقف التشريعات في العراق وإقليم كوردستان من ذلك؟

رابعا/ فرضية الدراسة: يعتبر العراق الفدرالي من الدول التي تسعى الى حماية وتحسين بيئة الاعمال عبر مجموعة من الآليات القانونية التي تهدف الى خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي مع مراعاة متطلبات الاستثمار المستدام الذي يحظى بأهمية كبرى في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الدولية الاخرى.

خامسا/ هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى توضيح أبرز الآليات القانونية لتحسين بيئة الاعمال مع التركيز على ضمان تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال فكرة الاستثمار المستدام كمفهوم قانوني جديد.

سادسا/ منهجية الدراسة: سنستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتسليط الضوء على الآليات القانونية لتحسين بيئة الاعمال وذلك في إطار التشريعات العراقية السارية ومنها قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وقانون الاستثمار في إقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦، بالإضافة الى استعراض مواقف بعض القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار.

سابعا/ خطة الدراسة: سنقوم بتقسيم موضوع دراستنا الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، سنبحث في المبحث الأول مفهوم تحسين بيئة الاعمال والاستثمار المستدام والذي ينقسم بدوره الى مطلبين، ففي المطلب الأول سنناقش مفهوم تحسين بيئة الاعمال، بينما في المطلب الثاني سنتناول مفهوم الاستثمار المستدام، اما في المبحث الثاني، فسنتطرق الى الآليات القانونية لتفعيل الاستثمار المستدام، حيث سيقسم هذا المبحث الى مطلبين وسنتناول في المطلب الأول الآليات القانونية الوطنية، بينما سيتناول المطلب الثاني الآليات القانونية الدولية.

المبحث الاول

مفهوم تحسين بيئة الأعمال والاستثمار المستدام

ان الاستثمار أحد المكونات الرئيسة في عملية التنمية المستدامة للدول المضيفة، فهو يعد موردا مهما يعود بفوائد اقتصادية وتنموية تعجز عن تحقيقها الدول المضيفة بقطاعها العام والخاص ولذا تسعى الدول جاهدة لتحسين بيئة الاعمال لديها للحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهدافها الاقتصادية والتنموية مما اوجب ان تقدم المزيد من الفرص والضمانات والمزايا والاعفاءات لجذب الاستثمارات الأجنبية وتتطلب دراسة تحسين بيئة الاعمال والاستثمار المستدام الوقوف على مفاهيم هذه المصطلحات من أجل وضع الاليات القانونية المناسبة لها.

المطلب الاول

مفهوم تحسين بيئة الاعمال

يُعد تحسين بيئة الاعمال ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد وذلك لما يشكله هذا التحسين من دافع للشركات الوطنية والأجنبية للاستثمار في هذا البلد فهو بمثابة رافعة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعملية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل، هذا وان تناول مفهوم تحسين بيئة الاعمال يتطلب التعريف بهذا المفهوم واستعراض المؤشرات المطلوبة لتطويره من اجل رفع مستويات الاستثمار.

الفرع الاول

تعريف تحسين بيئة الاعمال

يقصد بتحسين بيئة الاعمال بشكل عام بانها مجمل الاوضاع والظروف القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر إيجابا في اتخاذ المستثمرين لقراراتهم وعلى فرص نجاحهم في أقليم او قطاع ما[١] ومن ذلك القدرة التنافسية والقيود المفروضة على الممارسات والاستثمارات والمخاطر السياسية وتكلفة العمليات ...الخ .

ان نجاح الاستثمار الأجنبي لا يتوقف على تقديم الضمانات والمزايا والاعفاءات فحسب، وانما يستند على كل العوامل المحيطة والمؤثرة فيه سواء في مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري او في تأسيس مشروع ولذا فان جودة المناخ الاستثماري لا تقتصر على تدني التكاليف وتحليل المخاطر وانما يتعدى ذلك الى مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسة المحيطة بالمستثمر التي تؤثر في ثقته وتقنعه بتوجيه استثماراته الى هذا البلد دون غيره.

وبخصوص البيئة القانونية فأنها تؤثر بشكل كبير على عمل الشركات واتخاذ القرارات ومواجهة التحديات ولذلك على الشركات الامتثال للمتطلبات القانونية لان من شأن الالتزام بها تحسين فرص نجاحها وبالتالي تحقيق فوائد كبيرة للدول المضيفة لعمل هذه الشركات وتمثل البيئة القانونية للأعمال مجموعة القوانين واللوائح والانظمة القانونية التي تحكم بيئة الأعمال وتشمل قوانين العقود والملكية الفكرية والعمل والضرائب والمنافسة والمعايير البيئية التي يتعين على الشركات الالتزام بها لضمان سير اعمالها بشكل قانوني[٢] وبذلك تشير البيئة القانونية للأعمال الى منظومة القوانين واللوائح والقواعد التي يجب على الشركات اتباعها لضمان سير اعمالها بشكل قانوني واخلاقي وتمثل هذه البيئة الأطر القانونية التي تحدد

[١] عميروش شلعوم ، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٨ .

[2] Satyarth Dwived, Legal Environment of Business: Elements, Impact and Benefits,2022, p4

كيفية تفاعل الشركات مع الحكومة والموظفين والعملاء والموردين ، كما تؤثر هذه البيئة على هيكلية الصناعات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك ولذلك على الشركات ضمان الامتثال لكافة المتطلبات القانونية لتجنب العقوبات والنزاعات القانونية والاضرار بسمعتها كما توفر البيئة القانونية إطارا لتسوية النزاعات وضمان العدالة في المعاملات التجارية.

الفرع الثاني

مؤشرات تحسين بيئة الأعمال

ان بيئة الاعمال وتحسينها تؤدى الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي ولذلك توجد جملة من المؤشرات ذات الطبيعة القانونية والادارية لتحسين بيئة الأعمال وتندرج هذه المؤشرات العشرة في اطار ما يعرف بسهولة اداء الاعمال ويعكس مؤشر بيئة الاعمال العوامل القانونية والإدارية المؤثرة في انشاء المؤسسات وسير نشاطها وفرص نجاحها وفشلها سواء من حيث عدد الاجراءات وتكلفتها ومدتها الزمنية [١] وتتمثل مؤشرات بيئة الاعمال بما يلي:

١- بدء الاعمال: – ويعبر عنه (تأسيس الكيان القانوني للأعمال) ويقصد به عدد الاجراءات المطلوب اتخاذها والمدة الزمنية التي يحتاجها تنفيذ الاجراءات وتكلفتها ورأس المال المطلوب.

٢- مدة تراخيص البناء: – ويتعلق هذا المعيار بالمدد وعدد الاجراءات وتكلفتها المتعلقة بالحصول على تراخيص البناء والخدمات المرافقة له مثل الكهرباء والانترنت .... الخ.

٣- تسجيل الملكية: – ويتعلق بمدى سهولة تأمين حقوق ملكية العقار والاجراءات اللازمة والمدة الزمنية لتسجيل ونقل الملكية وكلفة ذلك بمقارنة قيمة العقار.

[١] بدر الدين براحلية ، الآليات القانونية لتحسين بيئة الاعمال في دولتي الكويت والجزائر : من جذب الاستثمار الى تحقيق الاستثمار المستدام ، مجلة الكويت العلمية ،ع٩، ٢٠٢١ ص٥١٦ ـ ٥١٩

٤- الحصول على الكهرباء: - ويتعلق هذا المؤشر بالمدد والاجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء والغاز إلى المشروع الاستثماري، كما يشمل ذلك جودة هذه المتطلبات للمحافظة على السلع من التلف وحماية الاجهزة الحساسة.

٥- الحصول على الائتمان: - ويشمل ذلك الحقوق القانونية للمقرض والمقترض والمعلومات المتعلقة به (واجب الافصاح) وسهولة توافر المعلومات وكلفة الضمان المشترط للحصول على الائتمان.

٦- حماية أقلية المستثمرين: - اي مدى الحماية التي يحظى بها المستثمر بخصوص حقوق تصويت المساهمين وتقارير محافظي الحسابات وتوافر الشفافية حول المعلومات والملكية غير المباشرة والمستفيدين منها وكل الاجراءات التي من شأنها تقليل تكلفة مطابقة الشركات.

٧- دفع الضرائب: - يتعلق هذا المعيار بعدد الضرائب المدفوعة والمدة اللازمة ومجموع الضرائب كنسبة من الارباح وقد تؤدي زيادة الضرائب الى زيادة مستوى الفساد وتقليل تدفقات الاستثمار الأجنبي.

٨- التجارة عبر الحدود: - ويشمل ذلك مستندات التصدير وتكلفتها ومستندات الاستيراد وتكلفتها وكل ما يتعلق بالرسوم والتعريفات الكمركية.

٩- تنفيذ العقود: - ويتعلق بمدى سهولة تنفيذ العقود وتبسيط الإجراءات والمدة الزمنية المطلوبة للإجبار على التنفيذ ويرتبط ذلك بالكفاءة القضائية من اجل فض المنازعات وتحصيل حقوق الدائنين بالوقت المناسب للوصول للتمويل الكافي.

١٠- تسوية الاعسار: - ويتعلق هذا المؤشر بمدى امكانية تسوية الاوضاع المالية للشركات المُعسرة والمدة والتكلفة المتعلقة بالتصفية بالإضافة الى قيمة المبلغ المسترد في حالة الحكم بالإفلاس.

الفرع الثالث

تطوير بيئة الأعمال

برز خلال السنوات الاخيرة توجه دولي يرمي إلى التمييز بين مفهوم (ترقية الاستثمار) ومفهوم (تسهيل الاستثمار) حيث اعتبرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بان المفهوم الأول يتعلق بالرفع من شأن الدولة كوجهة استثمارية اما المفهوم الثاني فيتعلق بتسهيل قيام المستثمرين بأنشاء وتوسيع استثماراتهم القائمة [١] أي بمعنى آخر يندرج مفهوم (ترقية الاستثمار) بتعزيز الصورة الايجابية للدولة المضيفة للاستثمار وتقديمها باعتبارها وجهة استثمارية مربحة، في حين يندرج مفهوم (تسهيل الاستثمار) بتقديم الخدمات للمستثمرين لتسهيل انشاء مشاريعهم وتشجيعهم على الاستثمار ويمكن القول ان وظيفة التسهيل تأتي بعد وظيفة الترقية.

تمارس وكالات وهيئات الاستثمار الوطنية دوراً محوريا في عمليتي ترقية وتسهيل الاستثمار باعتبارها الجهات المختصة بتطوير الاستثمار وتتمحور ترقية الاستثمار بنشر المعلومات المتعلقة بالمزايا وحوافز الاستثمار لجعل دولة او اقليم معين اكثر جاذبية مقارنة بدولة او اقليم آخر، اما تسهيل الاستثمار فيهدف الى وضع اجراءات مبسطة لعمل المستثمرين من اجل تجاوز العراقيل والبيروقراطية التي يمكن ان تؤثر على الاستثمار ولذلك فان الاتفاق على نموذج موحد للنوافذ الالكترونية الموحدة يساعد في التغلب على الصعوبات العملية بهدف تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الشراكة المستدامة بين الدولة المضيفة والمستثمرين وبذلك تبسط الاجراءات وتزداد درجة الشفافية بما يعزز الاستثمار[٢] ويمكن القول اخيرا ان ترقية الاستثمار وتسهيل الاستثمار وجهان لعملة واحدة وان كلاهما مفهومان مترابطان ومن شان الاخذ بهما ان يطور بيئة الاعمال ويحقق التكامل بينهما تعزيزا لبيئة الاستثمار.

المطلب الثاني

[١] ينظر: https//www.OECD.QRG/mcm-2018 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/١٥

[٢] بدر الدين براحيلة، مصدر سابق، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥

مفهوم الاستثمار المستدام

ان الاستثمار المستدام من المفاهيم الحديثة لكنه أصبح ظاهرة عالمية لما يمثله من انعكاسات إيجابية على المستثمرين والمجتمع والبيئة، فلم يعد نشاط الشركات مقتصرا على ممارسة الانشطة الاقتصادية فقط، بل برزت الانشطة الاجتماعية والبيئية المرافقة للأنشطة الاقتصادية من اجل ان تكون الاستثمارات صديقة للبيئة وذات مضامين اجتماعية تخدم المجتمع.

الفرع الاول

تعريف الاستثمار المستدام [١]

تظهر صعوبة وضع تعريف قانوني للاستثمار المستدام لكونه مفهوم مركب من مصطلحين وهما مصطلح (الاستثمار) ومصطلح (المستدام) واللذان بدورهما ظهر اختلاف في تحديد مضمونها و لكن يمكن القول ان المقصود بالاستثمار فقها بانه توظيف الاموال لخدمة مشروع اقتصادي بهدف تحقيق الربح [٢] وقانونا فقد عرف قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم ١٣ لسنة ٢٠١٣ في الفقرة السادسة من المادة اولا منه الاستثمار بانه توظيف رأس المال على أي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بمنفعة على الاقتصاد الوطني وفقا لأحكام هذا القانون اما قانون استثمار إقليم كوردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ فانه لم يعرف مفهوم الاستثمار وانما عرف (المشروع) بانه اي نشاط اقتصادي او مشروع استثماري يقيمه شخص طبيعي او معنوي على ارض مخصصة له براس مال وطني أو اجنبي تنطبق عليه احكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

[١] تستخدم عدة مصطلحات للتعبير عن الاستثمار المستدام ومنها الاستثمار المسؤول والاستثمار الاخلاقي والاستثمار الاخضر والاستثمار القائم على القيم ورأينا استخدام مصطلح (الاستثمار المستدام) لعلاقته المباشرة بالتنمية المستدامة.

[٢] جلال الدين محمد حسن، الضمانات القانونية والشرعية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، ٢٠٢٣، ص ٢٠٥.

وعلى المستوى الدولي لا يوجد تعريف اتفاقي للاستثمار[١] ولذلك انبرى مركز التحكيم الدولي الذي انشأته اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار عام ١٩٦٥[٢] لتعريف الاستثمار في قضية سالينى[٣] عام ٢٠٠١ ووضع اربع شروط للعمل الاستثماري وهي مساهمة المستثمر الفعلية بالاستثمار ووجود مدة زمنية للاستثمار وتوفر عنصر المخاطرة المصاحب للاستثمار وأخيرا ان يساهم الاستثمار مساهمة كبيرة في تنمية اقتصاد الدولة المضيفة وقد عرفت هذه الشروط باسم (معايير سالينى) للاستثمار[٤] ويعتبر الشرط الأخير مهما للدول المضيفة وخاصة الدول النامية من اجل المساهمة الحقيقية للشركات العاملة في التنمية الاقتصادية المستدامة فيها ويمكن تطوير وتحسين معايير سالينى للاستجابة لاتجاهات الاستثمار المعاصرة مثل الاستثمارات الخضراء والمشاريع الاجتماعية والاستثمارات الرقمية لان هذه المعايير تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بحيث يمكن ان يوازن بشكل اكثر دقة بين حقوق المستثمر واستقلالية الدولة[٥].

اما المقصود بمصطلح (المستدام) فهو مأخوذ من مصطلح (التنمية المستدامة) وهو مفهوم قانوني معقد ولعل تعريفه الاشهر ظهر في تقرير لجنة بورتلاند عام ١٩٨٧ بانه يعني(التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة اجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم)[٦] وتركز التنمية

---

[١] احمد قاسم فرح، رشا محمد تيسير حطاب، مفهوم الاستثمار في اتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥ بين غياب النص وتضارب اجتهادات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، مجلة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، ع ١، ٢٠٢٠، ص ٥٠٣

[٢] انضم العراق الى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول أخرى بالقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٢.

[٣] تتلخص وقائع القضية بان شركتان ايطاليتان هما سالينى وريتا لتراب قامتا بأنشاء طريق سريع في المغرب بطول خمسين كيلو متر وبعد اكمال الطريق السريع رفضت السلطات المغربية دفع التكاليف مدعية ان العقد ليس استثمارا بينما اعتبرت الشركتان بان العقد يعد استثمارا وعند رفع النزاع الى المركز الدولي للتحكيم، فقد قرر المركز بان العمل المذكور هو عمل استثماري وفق الشروط الأربعة المذكورة سابقا.

[٤] وضاح بن طالب الهنائي،صالح بن عمر الراشدي ، تعريف الاستثمار في ضوء اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار(قضية سالينى) ، مجلة الدراسات الفقهية والقانونية،كانون ثاني/يناير،٢٠٢٢ ، ص ٢٩١

[5] Kangjn Feny, Rethinking the Salini Test :Acomprehesive Examination and Proposal for Improvent in pefining International Investment,Journal of Education Humanities and Sacial Science,Vol 24 , 2023, P.255

[٦] الهام يونس أحمد التنمية المستدامة والتمكين السياسي، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٣

المستدامة على قضيتين رئيسيتين ،الاولى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثانية حماية البيئة والانسان وهذه التنمية تكون قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته والتركيز ليس فقط على الكم بل على النوع مثل تحسين نوعية الحياة بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والاسكان.[١]

وبعملية تركيبية للمصطلحين فإن الاستثمار المستدام هو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار ولذلك فان هذا الاستثمار هو أحد اشكال الانضباط الاستثماري الذي يراعي المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة الشركات من اجل توليد عائدات مالية طويلة المدى وتحدث تأثير ايجابي في المجتمع والبيئة والاقتصاد في نفس الوقت. [٢]

ومما تقدم يمكن القول ان الاستثمار المستدام هو ذلك الاستثمار الذي يعمل على تحسين نوعية الحياة للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبية احتياجاتهم في ظل الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وغير الطبيعية.

الفرع الثاني

ابعاد الاستثمار المستدام

لقد برز الاستثمار المستدام من اجل تحقيق اهداف جديدة لم يعهدها الانسان في الاساليب القديمة للاستثمار ، اذ كان الهم الوحيد لها هو رفع مستوى الدخل للفرد دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية سواء للأجيال الحاضرة او القادمة ولذلك تم اللجوء الى الاستثمار المستدام من اجل التوفيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مع المحافظة على البيئة وبذلك يحاول الاستثمار المستدام رفع مستوى حياة السكان اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وذلك عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو

[١] فراس احمد الخرجي ، الادارة البيئة ، ط١ ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٧

[٢] ينظر عبيد الزعابي ، تطبيقات الاستثمار المستدام وتأثيرها الايجابي في منظومة التنمية المستدامة ، الموقع الالكتروني www.alkaleei.ae تم الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩

وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل ومقبول وديمقراطي ولمنظور الاستثمار المستدام آثارا مهمة على حوكمة الاستثمار الخاص ، فبينما ينصب الاهتمام الرئيس للمستثمر عادة على تحقيق عوائد تجارية ، فان الهدف الرئيس للدولة المضيفة للاستثمار هو حشد الموارد والقدرات لتعزيز التنمية المستدامة ولذلك فان العبرة هي في جودة الاستثمار وليس في كميته.

ولذلك عُرف الاستثمار المستدام بانه الاستثمار الذي يساهم في الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولذلك فاذا كانت التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيس للاستثمار، فان هذا الهدف يجب ان لا يقوض الابعاد الاجتماعية والبيئية التي ترتبط بشكل وآخر بالبعد الاقتصادي[١] مع التنويه لظهور بُعد جديد للاستثمار المستدام ويتمثل بالحوكمة.

وعليه فان هناك عدة ابعاد للاستثمار المستدام وهي :- [٢]

أولا: – البُعد الاقتصادي: – ويتحقق هذا البعد للاستثمار المستدام من خلال الحفاظ على النمو الاقتصادي بالحفاظ على الاستهلاك بأن لا يتناقص مع مرور الوقت وذلك عن طريق المحافظة على المخزون من رأس المال الطبيعي والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المساهمة وبذلك يتحقق دخل قومي مستدام وضمان توزيع الثروات بين الأجيال بشكل عادل ويشمل هذا البُعد نقل التكنولوجيا والبنى التحتية والتوظيف والمسألة الضريبية.

ثانيا: – البُعد البيئي: – يتحقق هذا البعد للاستثمار المستدام من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة في مجال التصنيع بهدف الحفاظ على رأس المال الطبيعي من التبذير والاستنزاف وبطريقة عقلانية حتى

[1] Paolo Turrini, International Investment Law, The Anarchical Society Where Development Sustainability Are Frenemies and Participation Play Gooseberry, 2023, P.11

[٢] بشار الاسعد، عقود الدولة في القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص٩٨

لا تؤثر على التوازن البيئي ويشمل ذلك مراقبة التلوث وتقليل انبعاث غازات الكاربون وتدوير النفايات وحماية التنوع الحيوي واستعمال مصادر الطاقة المتجددة.

ثالثا: – البُعد الاجتماعي: – يشكل هذا البُعد بعدا انسانيا للاستثمار المستدام، اذ يجعل الانسان محور عملية التنمية المستدامة ولذلك تلبى احتياجاته ورفاهيته من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والتعلمية والحد من الفقر والاهتمام بالأسرة والضمان الاجتماعي، كما يشمل ذلك حقوق العمال وعدم التمييز والامن في العمل والاجور العادلة واحترام حقوق الانسان وقد اخذت اتفاقيات الاستثمار الحديثة بهذا البعد[١] الذي الزم الشركات العاملة في البلد المضيف بتطبيقه.

رابعا: – بُعد الحوكمة: – ان الحوكمة هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تتم بموجبها إدارة الشركة او المؤسسة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة وتتضمن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وان العمل وفق آليات الحوكمة النزيهة يمكن ان يظهر الاستثمار المستدام بأفضل صورة ممكنة[٢] من خلال اتباع آليات الحوكمة الرشيدة ويشمل ذلك اتباع الشفافية والادارة المحلية الكفؤة وحماية المستهلك ومكافحة الفساد والمطابقة القانونية وادارة المخاطر النظامية والحوكمة الرشيدة .

[1] Eric De Brabender, Human Rights and International Investment, Crothis Centre for Legal Studies, Leiden University, 2018, P.10

[2] Karl.P, Howard Mann, Sustainability Characteristics, Geneva, 2017, P.24

الشكل (١) ابعاد التنمية المستدامة

الفرع الثالث

مجالات الاستثمار المستدام

الاستثمار المستدام يسهم تقريبا في تحقيق ثمانية اهداف من اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وما يرتبط بها من مقاصد والتي تصل الى (١٦٩) مقصدا او مجالا ولذلك فالعلاقة وطيدة بين الاستثمار المستدام واهداف التنمية المستدامة المتعلقة مباشرة بالاستثمار ومن ذلك زيادة الاستثمار في البنى التحتية الريفية والزراعية(الهدف ٢ / ٧) وتعزيز التعاون في مجالات اعادة التدوير واعادة الاستعمال(الهدف ٦ / ٦) واستخدام تكنلوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة(الهدف ٧ / ٢) وتحقيق اعلى مستويات الانتاجية الاقتصادية (الهدف ٨ / ٢) وإقامة البنى التحتية المستدامة (الهدف ٩ / ١) وإقامة مدن ومجتمعات مستدامة(الهدف ١/١١) وتشجيع الشركات عبر اعتماد ممارسات مستدامة(الهدف ١٢ / ٦) وأخيراً اعتماد نظم تشجيع الاستثمار في البلدان النامية وتنفيذها (الهدف ١٧ / ٥) وان الاستثمار المستدام

يدعم ما يسمى (الاستثمار الاخضر) الذي يركز على النشاطات ذات غازات اقل كاربون والإنتاج والاستهلاك الفعال والنظيف ويعتمد على المشاركة والتدوير والتعاون والتضامن ويستهدف نظاما ضريبيا مناسبا وسياسة اجتماعية وحمائية وذلك باستعمال مؤسسات قوية ذات ارضية اجتماعية وايدلوجية متينة ومن اهم مجالات الاستثمار المستدام ما يلي : [١]

اولا: – الاستثمار في الطاقات المتجددة (الطاقة النظيفة): – الطاقة المتجددة لديها إمكانات كبيرة للتخفيف من تغير المناخ وتحسين ظروف البيئة المحلية والحد من الفقر وزيادة أمن الطاقة القابلة للتجديد ولكن هذا الاستثمار يحتاج الى إعطاء الممولين الضمانات والحوافز من اجل هذا الاستثمار الذي يستخدم تقنيات حديثة تقلل من انبعاثات الكاربون ويعتبر اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ حول التغيرات المناخية من اهم الاتفاقيات في مجال خفض انبعاثات الغازات بالإضافة الى اتفاقية الامم المتحدة بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢ وبرتوكول كيتو الملحق لها عام ١٩٩٧ويشمل هذ الاستثمار عمليات الانتاج ذات الاثر المنخفض لغازات الاحتباس الحراري والاستثمار وتوليد الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية والكهرومائية).

ثانيا :– الاستثمار الدائري : ان الاستثمار الدائري هو إعادة تدوير الموارد ليُستفاد منها اكثر من مرة من اجل تخفيض استنزافها وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فان هذا الاستثمار يؤدي الى تحسين رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية الى ادنى حد ممكن مقابل الاستفادة منها بأقصى حد ممكن [٢] ويشمل هذا الاستثمار عمليات اعادة الاستخدام واطالة فترة الخدمة من خلال الاصلاح وإعادة التصنيع ورفع مستوى السلع القديمة او تحويلها إلى موارد جديدة

[1] Derek Eaton, Fulai Sheng & Inclusive Green Economy, Tongji Uneverstiy, 2019, P. 17

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر ومسارات الى التنمية المستدامة، القاهرة،٢٠١١، ص٤٤

عن طريق اعادة تدوير المواد وعليه فان استخدام المنتجات لمدة اطول يسهم في الانتقال نحو مجتمع مستدام[١].

ثالثا :- الاستثمار الإحيائي (البيو- استثمار) : تعتمد العديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر على التنوع البيولوجي ويشمل ذلك القطاعات الزراعية والغابية والصناعات الغذائية والصناعة الكيميائية والصيدلانية والصناعة الورقية والتكنولوجيا البيئية وبذلك فانه يخدم التنمية المستدامة من خلال تحسين الكفاءة البيئية ويحقق حماية لحق الشعوب فيما يتصل بتراثها الثقافي[٢] ،علما ان الهدف الخامس عشر من اهداف التنمية المستدامة أشار الى حماية النظم البيئية الأرضية واستعادتها وتعزيز استخدامها المستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي والخلاصة أن مجالات الاستثمار المستدام تشمل الكثير من اهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في مجالات اقل انبعاثات غازية وتفعيل الاستثمار الاخضر وتحفيز الاستثمار المسؤول وتحقق المسؤولية الاجتماعية.

[1]E.W. Kannan Muthun Circular Economy in Textiles and Apparel 2018 pp 15-16

[2]PR. P. Laladas, Biodiversity for sustainable Development Environment Challenges and Solutions, Swizerland, 2017, P. 25

الشكل (٢) اهداف التنمية المستدامة الاقتصادية

المبحث الثاني

الآليات القانونية لتفعيل الاستثمار المستدام

من اجل تشجيع الاستثمار المستدام وتوفير الحماية اللازمة له، فقد وضعت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية مجموعة من الآليات القانونية التي من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول

الآليات القانونية الوطنية

تمتلك الدولة من خلال سلطتها التشريعية الحق الكامل في سن قوانين جديدة او تعديلها او الغائها وحسب التغيرات والتطورات الاقتصادية الحاصلة ويولي المستثمرون وخاصة الأجانب منهم أهمية كبيرة للنظام

القانوني القائم في الدولة التي تستضيف استثماراتهم وهذا يستوجب من الدولة توفير الأمان القانوني للمستثمرين وكل هذا يتطلب آليات قانونية تدعم الاستثمار وتدفع به نحو التطور وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المخطط لها حاليا ومستقبلا وان بحث الآليات القانونية الوطنية يتطلب الوقوف على الأساس القانوني الوطني للاستثمار المستدام ومن ثم بحث الآليات الإجرائية والموضوعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول

الأساس القانوني الوطني للاستثمار المستدام

ان اغلب الدول قد ضمنت دساتيرها وقوانينها فكرة التنمية او الاستثمار المستدام بشكل مباشر او غير مباشر وهذا يوضح حجم الاهتمام الذي حظيت به هذه الفكرة لما لها من اهمية في تطوير الاقتصاد الوطني.

وبالرجوع الى دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ فقد بيت المادة ٢٥ منه بأن تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته وكذلك بينت المادة (٢٦) منه بأن تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون وكذلك اشار مشروع اقليم كوردستان في المادة ١٥ منه بان يعتمد اقليم كوردستان اقتصاد السوق التنافسي مع تشجيع التنمية الاقتصادية على اسس حديثة والاستثمار بوجهه العام والخاص وبينت المادة ١٦ من نفس الدستور بان على جميع سلطات الاقليم في ضوء مسؤوليتها حيال الاجيال الحالية واجيال المستقبل واجب حماية البيئة والمقومات الاساسية للحياة والبيئة الطبيعية والبشرية ويلاحظ على النصوص الدستورية اعلاه بإنها لم تشر بصورة صريحة لفكرة الاستثمار المستدام ولكن هناك اشارات ضمنية لهذه الفكرة من خلال الاشارة الى الاسس الاقتصادية الحديثة وتشجيع

الاستثمار في القطاعات المختلفة وعلى ان ينظم ذلك بقانون وبالفعل فقد اصدر المشرع العراقي قانون الاستثمار المعدل رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وقد اشارت المادة ١٤ / خامسا منه بان يلتزم المستثمر بالمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول فيها في العراق والانظمة القائمة المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالأمن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي والحال كذلك مع قانون الاستثمار في اقليم كوردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ الذي اشارت فيه المادة ٨ / خامسا بان يلتزم المستثمر بالمحافظة على سلامة البيئة والامن والصحة العامة والالتزام بنظام التقييس والسيطرة النوعية وفق المعايير الدولية .

ووفقا لما تقدم فان النصوص الدستورية والقانونية قد عززت المضامين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمار المستدام من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثاني

الآليات الاجرائية لتفعيل للاستثمار المستدام

اتخذ قانون الاستثمار العراقي وقانون استثمار اقليم كوردستان عدة آليات اجرائية من أجل تحسين بيئة الاعمال ومن هذه الآليات ما يلي: –

اولا: – تطوير وتحسين الاجراءات القضائية: – جعل المشرع العراقي الاختصاص بالنظر في النزاعات الخاصة بالاستثمار بين الطريق القضائي والوسائل البديلة، كما حرص على ان يكون النظر في النزاع من اختصاص المحاكم الوطنية مع امكانية اللجوء الى التحكيم، فالمادة (٢٧) من قانون الاستثمار الاتحادي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ في الفقرة اولا اشارت بان النزاعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون تخضع الى ولاية القضاء العراقي ويجوز الاتفاق مع المستثمر في اللجوء الى التحكيم التجاري (الوطني والدولي) وفق لاتفاق يبرم بين الطرفين وقد اشارت المادة (١٧) من قانون استثمار اقليم كوردستان رقم ٤ لسنة

٢٠٠٦ بان تحل النزاعات الاستثمارية وفق العقد المبرم بين الطرفين وعند وجود فقرة فيه بالطريق الودي بالتراضي يتم اللجوء اليها وفي حالة تعذر الحل الودي يجوز اللجوء اللي التحكيم الوطني والدولي وبناء على ما تقدم فان حل النزاعات الاستثمارية في العراق يتم عبر مستويين:

١- المستوى الوطني: وذلك باللجوء الى القضاء الوطني عند عدم وجود شرط او اتفاق تحكيمي.

٢- المستوى الدولي: وذلك باللجوء الى التحكيم الدولي عند وجود اتفاق بين الطرفين بالذهاب الى التحكيم التجاري الدولي لحل النزاع الاستثماري.

هذا ومن الجدير الإشارة اليه ان بعض الدول أنشأت محاكم خاصة اقتصادية او استثمارية وبذلك سوف يختص قضاء يتملك دراية وخبرة وكفاءة اقتصادية ويمكن ان يسهم في سرعة الفصل في قضايا الاستثمار.

ثانيا :- توفير العقار المخصص للاستثمار :- اعطى المشرع العراقي للمستثمر العراقي والاجنبي تملك الاراضي والعقارات ، فقد نصت الفقرة (أ) من البند ثانيا من المادة (١٠) من قانون الاستثمار العراقي بان للمستثمر العراقي والاجنبي حق تملك الأراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العالم وللمستثمر العراقي والاجنبي شراء الاراضي العائدة للقطاع الخاص والمختلط لإقامة مشاريع السكان واشارت الفقرة ثانيا من المادة (١٠) من نفس القانون بأن توضع اشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر العراقي والاجنبي التزاماته بتاييد من هيئة الاستثمار وحسب القفرة ثانيا / هـ اذا لم يفي المطور او المستثمر العراقي او الاجنبي الذي تملك العقار لالتزاماته فان دائرة التسجيل العقاري تلغي التسجيل ويعاد العقار الى مالكة الأصلي واخيرا فان قانون استثمار اقليم كوردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ اشار في الفقرة أولا من المادة (٤) بان تقوم الهيئة[١] بالتنسيق مع الوزرات والدوائر المعنية بتحديد

[١] الهيئة: هيئة استثمار اقليم كوردستان.

المواقع التي تخصص للمشاريع الاستثمارية في كل محافظة واشارت الفقرة ثالثا فى المادة (٤) بان للمجلس[١] وبناء على اقتراح الهيئة تمليك الأراضي التي تخص المشاريع الاستراتيجية بسعر تشجيعي تقترحه الهيئة .

ثالثا :- الحوكمة الالكترونية :- تساعد الحوكمة الالكترونية في اجراءات الاستثمار وخاصة في المنظومة الضريبية والكمركية على تسهيل عمليات الاستثمار ،كما تقلص من حجم الفساد وكل ذلك يساهم في رفع مستوى الاستثمار[٢] ولذلك نصت المادة (٦) من قانون الاستثمار الاتحادي على ان تعتمد الهيئة المراسلات الالكترونية اضافة للمراسلات العادية بينها وبين الجهات الرسمية والمستثمرين العراقيين والاجانب والمتعلقة بعمل ونشاط الهيئة من خلال الشبكات المحلية أو الدولية وفق ضوابط تحددها الهيئة وبينت الفقرة اولا من المادة (١٣) من القانون بان تقوم الهيئة بإصدار اجازة الاستثمار خلال نافذة واحدة تضم مندوبين مخولين من الوزارات والجهات ذات العلاقة وكذلك بينت الفقرة ثالثا من المادة (٩) من قانون استثمار اقليم كوردستان بان يتم انشاء نافذة واحدة تضم مندوبين مخولين من الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة تتولى التوصية بمنح الاجازة الاستثمارية بعد موافقة الجهات المعنية وفق القانون .

الفرع الثالث

الآليات الموضوعية لتفعيل الاستثمار المستدام

وضع قانون الاستثمار الاتحادي وقانون استثمار اقليم كوردستان عددا من الاجراءات الموضوعية لجذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية ومنها:

[١] المجلس: المجلس الاعلى للاستثمار في اقليم كوردستان.

[2] World Bank Group, Doing Business, 2020, p. 53.

اولا :- تعزيز الثبات التشريعي :- ان مقتضى الثبات التشريعي بان تمتنع الدولة المضيفة للاستثمار من تغيير النظام القانوني الحاكم لعقود الاستثمار[١] ومعنى ذلك عدم اصدار تشريعات جديدة تسري على عقد الاستثمار المبرم على نحو يؤدي الى الاخلال بالتوازن العقدي للعقد ولذلك نص قانون الاستثمار الاتحادي في المادة (١٣) منه على انه (اي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه اي اثر رجعي يمس الضمانات والاعفاءات والحقوق المقررة بموجبه) ورغم ايجابية هذه المادة فأنها لم تكن دقيقة بحماية المستثمرين وذلك لأنها تشمل الماضي فقط اي ان التعديلات التشريعية يمكن ان تسري على المستقبل بمعنى ان العقد اذا كان ساريا وفي هذا الاثناء صدر التعديل فانه يسري على المدة المتبقية لأنشاء العقد ومثل هذا الوضع يمس الضمانات والاعفاءات التي منحها المشرع للمستثمر[٢] ولذلك يمكن اعادة صياغه المادة لكي تشمل الماضي والمستقبل على حد سواء واخيرا فان قانون استثمار اقليم كوردستان العراق لم يتناول شرط الثبات التشريعي .

ثانيا: – حماية الاستثمار: ان الاستثمارات الاجنبية في الدول المضيفة قد تواجه مجموعة من المخاطر بما في ذلك الاجراءات التي تتخذها الحكومة مثل نزع الملكية او المصادرة أو تأميم المشاريع ولذلك أوجدت قوانين الاستثمار حماية من هذه الإجراءات ومنها:

١- نزع الملكية : ان نزع الملكية هي عملية يتم بمقتضاها نقل ملكية عقار مملوك لاحد الافراد الى شخص عام بقصد المنفعة العامة بمقابل تعويضي عادل[٣] وقد وفر قانون الاستثمار الاتحادي في العراق حماية للمستثمر الاجنبي من هذه الاجراءات من خلال نص المادة (١٢ / ثالثا /ب) بعدم نزع ملكية المشروع الاستثماري الا للمنفعة العامة كلاً او جزءا وبتعويض عادل ومن الجدير الاشارة اليه ان قانون

[١] محمد عبد المجيد إسماعيل، عقود الاشغال العامة والتحكيم فيها، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٠٦.
[٢] باسم علوان طعمه، من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل في الميزان، مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص ٢٢.
[٣] محمد عبد اللطيف علي، نزع الملكية للمنفعة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٥.

استثمار اقليم كوردستان لم يوفر هذه الحماية للمستثمر الاجنبي سواء من ناحية نزع الملكية أو المصادرة او التأميم ومن الجدير الإشارة اليه ان جميع اتفاقيات الاستثمار الدولية التقليدية تتضمن قواعد بشأن نزع الملكية بما يحمي المستثمرين من تدخل الدول المضيفة مع جواز نزع الملكية قانونا لغرض المصلحة العامة وبطريقة غير تمييزية ووفقا للقانون وبذلك قد تكون تدابير الاستدامة سببا مباشرا وغير مباشر لنزع الملكية من اجل تحقيق التنمية ويمكن لهيئات التحكيم تقدير كون تدابير الاستدامة كانت متناسبة ومتوقعة ومعقولة.

٢- المصادرة : ان المصادرة هي اجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة تستولي بمقتضاه على ملكية كل او جزء من الأموال العائدة لاحد الاشخاص[١] وتتميز المصادرة عن نزع الملكة بانتفاء عنصر التعويض وقد منع المشرع العراقي في قانون الاستثمار النافذ المصادرة كأصل عام في المادة (٥٢) منه مع جواز المصادرة استثناء بناء على حكم قضائي بات.

٣- التأميم : يعرف التأميم بانه عمل من اعمال السيادة تنتقل بمقتضاه وسائل الانتاج والتداول من الاشخاص الخاصة الى الدولة[٢] مع وجوب التعويض المناسب وقد بنيت المادة (١٢ / ثالثا) من قانون الاستثمار الاتحادي عدم جواز تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون كلاً او جزءً باستثناء حالة صدور حكم قضائي بات.

ثالثا: مراجعة النصوص القانونية الاستثمارية: لقد توجهت الدول وخاصة النامية منها الى ابتكار وسائل جديدة لتحسين البيئة الاستثمارية من اجل تكريس الاستثمار المستدام، كما انشات هيئات متخصصة لدعم هذا الاستثمار بالإضافة الى تخصيص المزايا والاعفاءات من اجل تعزيز الاستثمارات المستدامة من خلال:

[١] هشام علي صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارة، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٩.
[٢] محمد فتحي حمودة، اضواء عن التأميم ومسؤولية الدولة المؤسسة، مجلة المحاماة، ع ٥، ١٩٧٦، ص١٣٧.

١- شرط المحتوى المحلي: يُعد شرط المحتوى المحلي من اهم الشروط التي ترد في العقود الاستثمارية وذلك لمساهمته في تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية ،إضافة الى دخول رؤوس الأموال وجلب المستثمرين[١] ويعرف هذا الشرط بانه الشرط المنضوي ضمن بنود العقود التجارية الدولية ومؤداه التزام المستثمر بتخصيص جزء محدد من قيمة الصفقة بإقامة مشروع او نشاط اقتصادي في الدولة المضيفة للاستثمار وفقا لرؤية الأخيرة وخططها الاقتصادية.[٢]

لقد عمدت الدول وبالخصوص الدول النفطية على استغلال ما تملكه من مواطن قوة وخصوصا مواردها الطبيعية كالنفط او رؤوس أموالها او عقودها الدولية من اجل استثمار جزء من قيمة عقودها في تلبية حاجاتها الاقتصادية الملحة وفي ذلك تطوير للبيئة الاستثمارية وخاصة في مجال التنمية المستدامة (الابعاد البيئية والاجتماعية) بحيث يمكن ان يشترط على المستثمر إقامة مصنع للمواد الأولية المستخدمة في العقد الأصلي مع نقل التكنولوجيا او اشتراط الاعتماد على العمالة الوطنية في تنفيذ العقد الأصلي[٣] وبذلك تتوفر في شرط المحتوى المحلي صفة مزدوجة وهي توفير التمويل اللازم للمشروع (المستثمر) من جانب وتحقيق اهداف التنمية المستدامة من جانب آخر (الدولة المضيفة) فمثلا يمكن الزام المستثمر في العقد النفطي بأنشاء حزام اخضر او توفير تدريب او فرص العمل للعمالة الوطنية ومما تقدم فانه من الأفضل عدم الاعتماد الكلي على الشركات الأجنبية في تنفيذ كل متطلبات العقود الاستثمارية لان ذلك يشكل مصدر خطر سياسي واقتصادي ،بل وحتى خطر على الامن الوطني ولذلك من الغريب ان العراق دولة نفطية وتعتمد بنسبة كبيرة على صناعة النفط بينما لا توجد شركة عراقية

[١] مراد محمود المواجدة، المسؤولية المدنية في عقود نقل التكنولوجيا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان٢٠١٠، ص٢٧
[٢] محمد كاظم محمد، الكرار حبيب جهلول، شرط المحتوى المحلي ودوره في تفعيل البيئة الاستثمارية في العراق، مجلة اهل البيت عليهم السلام، ع٢٦، ٢٠٢١، ص٣٨٠
[٣] تنظر المادة (٨/١٤) من قانون الاستثمار العراقي والمادة (٦/٨) من قانون استثمار إقليم كوردستان.

واحدة تعمل على انتاج المعدات النفطية المحتكرة من الشركات النفطية الاجنبية التي لا تشجع مبادرات المحتوى الوطني.

٢- انشاء هيئات متخصصة لدعم الاستثمار المستدام: ان تنفيذ متطلبات الاستثمار المستدام يقتضي التنسيق مع هيئات متخصصة مثل هيئات الاستثمار ووكالات حماية البيئة ومنظمات حقوق الانسان سواء المحلية منها والدولية ولذلك لا ينبغي التعويل على الوزارات المختصة فقط وانما يجب التفاعل مع مؤسسات متخصصة من اجل انجاز متطلبات هذا الاستثمار المستدام ولذلك أنشئ قانون الاستثمار العراقي النافذ الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم والمحافظات وبينت الفقرة اولا من المادة (٣) من التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥ بان الهيئة الوطنية للاستثمار هي الهيئة المسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيقها وتختص بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي وقد أنشئ القانون هيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وتختص بمنح اجازات الاستثمار والتخطيط له وتشجيعه في حدود الإقليم والمحافظة ونصت المادة (١٠/ سادسا) من قانون الاستثمار في إقليم كوردستان بأن تتولى الهيئة تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار بما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم واعداد الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاستثمارية .

٣- تفعيل تخصيص الحوافز والاعفاءات باتجاه الاستثمار المستدام: يمكن للمنظومة القانونية اعطاء حوافز واعفاءات قانونية من اجل دعم الاستثمار المستدام مثل فرض ضرائب عالية على المنتجات التي تسبب انبعاثات عالية للكاربون بمقابل تقليل هذه الضرائب عن المنتجات قليلة الانبعاثات ويمكن ايضا تقديم حوافز للمنتجات النظيفة مثل اعفاء السيارات الي تستعمل الغاز ودعم عملية تركيب الالواح الشمسية لتوليد الطاقة وعلى هذا الأساس منح قانون الاستثمار العراقي النافذ في المادة (١٠) منه

المستثمر الأجنبي والعراقي عددا من المزايا والتسهيلات والضمانات ومنها جواز تملك الأراضي واستئجار وتأجير العقارات واجازت المادة (١٥) من قانون التعديل اعفاء المشروع الحاصل على إجازة استثمار من الضرائب والرسوم وغير ذلك من المزايا الاخرى والحال كذلك مع قانون استثمار إقليم كوردستان فقد اعفت المادة (٥/ أولا) من القانون المشروع الاستثماري من جميع الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات ،كما اعفت الفقرة ثانيا من نفس المادة الآلات والأجهزة والمعدات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وغير ذلك من الإعفاءات والضمانات الاخرى .

المطلب الثاني

الآليات القانونية الدولية

إذا كانت الآليات القانونية الوطنية هي من صنع الدولة وسلطتها التشريعية، فأن الآليات الدولية هي من صنع الدول المختلفة وحصيلة تعاونها والذي يتجسد في قرارات المنظمات الدولية والاتفاقيات التي تعقدها هذه الدول من اجل تعزيز وحماية الاستثمار المستدام ويتطلب بحث الآليات القانونية الدولية تناول الاساس القانوني الدولي للاستثمار المستدام، كما يتطلب بحث الآليات الاتفاقية والمعيارية والتي من شأن تحقيقها تحقيق التنمية المستدامة بأفضل صورها.

الفرع الأول

الاساس القانوني الدولي للاستثمار المستدام

ان الحديث عن الاساس القانوني الدولي للاستثمار المستدام يأتي ما خلال بيان الجهود التي بذلتها الامم المتحدة وما نتج عنها من مؤتمرات ومعاهدات اسهمت بشكل فعال في تثبيت فكرة الاستثمار المستدام ويعتبر مؤتمر ستوكهولم الخاصة بالبيئة البشرية الذي عقد عام ١٩٧٢ اول من وضع حجر الاساس في

العلاقة بين البيئة والتنمية وقد تم التركيز على مفهوم التنمية المستدامة خلال تقرير مستقبلنا المشترك عام ١٩٨٧ الذي اصدرته اللجنة العالمية المعنية البيئة والتنمية في الامم المتحدة والمسماة (لجنة برونتلاند) والذي ارسى التعريف الشهير للتنمية المستدامة بانها (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة اجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها).[١]

وقد وصل الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة ذروته على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الارض عام ١٩٩٢ في مدينة ريو دي جانيرو والذي وضع جدول اعمال القرن الواحد والعشرين متضمنا اربعين فصلا ، منها ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في كافة مجالاتها وضرورة مشاركة القطاعات المختلف في تحقيقها ووضع المبادئ التي توجه الجهدين الوطني والدولي للعمل في ذلك[٢] وفي عام ٢٠١٢ اطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) اطارا لسياسات الاستثمار من اجل التنمية المستدامة وتم تنقيحها عام ٢٠١٥ ووضع هذا الاطار مبادئ أساسية للاستثمار ومن هذه المبادئ ان الهدف الشامل لوضع سياسات الاستثمار هو تعزيز الاستثمار لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة وينبغي ان تكون سياسات الاستثمار متوازنة مع تحديد حقوق والتزامات الدول المضيفة والمستثمرين ، كما ينبغي ان تشجيع وتسهيل الاستثمار بما يتناسب مع اهداف التنمية المستدامة وقد تم اعلان الامم المتحدة لخطة التنمية المستدامة عام ٢٠١٥ والذي وضع (١٧) هدفا من اجل تحقيق رفاهية الانسان وتعد اجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ احدث مرحلة في تنفيذ التنمية المستدامة للدول المتقدمة والنامية وتتمثل هذه التدابير في انشاء بنية تحتية جديدة وتكييف البنية التحتية القائمة بطريقة مستدامة من خلال انشاء مشاريع الطاقة والمياه والصرف الصحي وشبكات النقل والمرافق الصحية والتعليمية وخلق فرص العمل.

[١] عبد السلام مصطفى، البيئة والتنمية المستدامة، ط١، دار الفكر العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٧٥.
[٢] فريد بويش ، التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعه مجيد خيضر، ٢٠١٩ ، ص٦٥.

وفي مجال الاتفاقيات الدولة فقد اكدت الاتفاقية الإطارية الخاصة بتغير المناخ عام ١٩٩٢ على اهمية تعاون الدول الاطراف بهدف تغيير النظام الاقتصادي الذي يؤدي الى نظام اقتصادي مستدام لكافة الاطراف فيها [١] كما اكدت اتفاقية التنوع الاحيائي عام ١٩٩٢ على اهمية التنوع الاحيائي الكبيرة في مجالات التنمية الاستثمارية واعترفت بالحاجة الى القيام باستثمارات كبيرة لضمانة التنوع الاحيائي وان ثمة فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة من وراء تلك الاستثمارات[٢] ويمكن القول اخيرا انه اذا كان تحقيق التنمية المستدامة يُعد التزاما سياسيا واخلاقيا وفق اجندة الأمم المتحدة المذكورة سابقا، الا انه بعد ابرام الاتفاقيات الدولية المختلفة اصبح الالتزام بالتنمية المستدامة التزاما قانونيا دوليا لان مبادئ التنمية المستدامة أصبحت مبادئ راسخة في القانون الدولي وتستند الى المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي البيئي والقانون الدولي لحقوق الانسان ،فصحيح انه لا توجد اتفاقية متخصصة وشاملة للتنمية المستدامة ولكن العديد من الاتفاقيات العالمية والإقليمية المتعلقة بالبيئة وحقوق الانسان وضعت معايير تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبناء على ذلك فان الدول المصادقة عليها تكون ملزمة بتطبيقها.

الفرع الثاني

الآليات الاتفاقية

تعد الاتفاقيات الدولية المصدر الأول للإلزام في القانون الدولي العام ولذلك ذكرت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ بان كل اتفاقية تكون ملزمة لأطرافها ولا يجوز مخالفتها[٣] ومن ابرز الانتقادات الموجهة لاتفاقيات الاستثمار التقليدية انها ركزت على تعزيز وحماية الاستثمار الأجنبي على حساب منح الدول المضيفة للاستثمار صلاحيات تنفيذ سياسات التنمية المستدامة ولذلك واجهت تلك الدول صعوبات

[١] تذكر المادة الرابعة بانه (ينبغي أن تتعاون الاطراف تعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي الى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الاطراف ولاسيما الدول النامية)

[2] Jane Holder, Maria Lee, Envirnmental protection ,2ed, Cambridge press, London, 2007, p.274

[٣] تنظر المادة (26) اتفاقية فينا لقانون المعاهدات

كبيرة بتنفيذ تدابير الاستدامة لعدم النص عليها في تلك الاتفاقيات وان عدم الالتزام بتنفيذها يجعلها تتحمل المسؤولية وتعويض المستثمرين عند مطالبتهم باتباع تدابير الاستدامة في الاستثمارات المقامة في أراضيهم، مما استوجب على الدول المضيفة اتباع عدة وسائل لتفعيل الاستثمار المستدام في اتفاقيات الاستثمار الدولية ومنها: –

اولا: ادراج شرط الاستثمار المستدام :–ان ادراج التنمية المستدامة في الاتفاقيات الدولية يُعد خطوة أولى مهمة لتحويل تركيز اتفاقيات الاستثمار الدولية من مجرد تنمية اقتصادية الى تنمية مستدامة[١] مع العلم ان ادراج شرط الاستثمار المستدام في نصوص الاتفاقيات يعد من الحقوق السيادية للدول من اجل تحقيق المصلحة العامة والذي يهدف الى الحفاظ على البيئة والصحة والامن[٢] ويجب ان لا يقتصر الادراج في الديباجة فحسب ، بل يتم دمج متطلبات التنمية المستدامة في الاحكام الجوهرية لهذه الاتفاقيات بسبب الاختلاف حول الزامية الديباجة وهذا النهج سيساعد هيئات التحكيم بمراعاة مبادئ التنمية المستدامة عند اصدار قراراتها التحكيمية عند نظر المنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة[٣] ولذلك دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتعاون الاقتصادي (UNCTAD) الى ضرورة ادراج بند في اتفاقيات الاستثمار وخاصة الثنائية يتضمن تحقيق التنمية المستدامة[٤] وقد برز هذا الشرط في الجيل الجديد من اتفاقيات الاستثمار وخاصة الاتفاقيات الثنائية وذلك من اجل حماية وترقية الصحة العامة والخدمات الاجتماعية والتعليم والامن والبيئة وحماية المستهلك وحماية التنوع الثقافي وبخصوص العراق فقد ابرم اتفاقا مع الاتحاد الأوربي عام ٢٠١٣ اشارت المادة الأولى منه الى تشجيع التجارة والاستثمار وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة وذكرت المادة ٤١ من الاتفاق بان تنفذ التنمية المستدامة بشكل

---

[1] Gudran Monik Zagel , op.cit,p20

[٢] بدر الدين براحيلة، مصدر سابق، ص ٥٥٤ ـ ٥٥٥.

[3] Gudran Monik Zagel, Achieving Sustainable Development Objectives in International Investment Law, Cambridge press2020, p.4

[٤] ولد العايب فريد، اتفاقيات الاستثمار الأجنبي بين هدف الحماية وهدف التنمية المستدامة، مجلة صوت الحق، المجلد ٦، ع ١، ابريل/نيسان،٢٠١٩، ص١٤٩

فعال وتدريجي وبينت المادة ٩٢ على ان يعمل الطرفان على تعزيز حماية البيئة والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا : مراجعة وتعديل الاتفاقيات الاستثمارية السابقة : أثبتت التجربة العملية ان تجربة (٥٠) عاما من الاتفاقيات الدولية للاستثمار وبحوالي (٣٠٠٠) اتفاقية استثمار كانت تركز على حقوق المستثمرين دون مسؤولياتهم ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المضيفة[١] ولذلك شرعت بعض الدول ولا سيما النامية عمليا في اعادة هيكلة اتفاقياتها الدولية ووضعت نموذجها المتعلق باتفاقيات الاستثمار الثنائية او ما يعرف (المفتاح في اليد) وذلك لتجنب الشروط المجحفة للدول والشركات الأجنبية وعلى سبيل المثال قامت الهند عام ٢٠١٥ بتبني نموذج جديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية تشترط ان يسهم الاستثمار بشكل كبير في التنمية ونقل التكنولوجيا وديمومة العمالة وكذلك نصت المادة (١٦) من الاتفاقية النموذجية الكندية للاستثمار على تحمل المستثمر الأجنبي مسؤولية اجتماعية مباشرة في ضرورة احترام حقوق العمال والبيئة وحقوق الانسان ومحاربة الفساد والرشوة[٢] وبالتالي يصار الى اعادة التوازن بين حقوق والتزامات المستثمرين والدول المضيفة من خلال تعديل بعض نصوص هذه المعاهدات او وضع اتفاقيات اطارية جديدة قابلة للتكيف مع احتياجات الدول المتعاقدة في مجالات التنمية المستدامة.

ثالثا: التفسير المتطور لنصوص الاتفاقيات الاستثمارية :- بما ان معظم الاتفاقيات الدولية تفتقر الى الإشارة للتنمية المستدامة ، فهنا يمكن ان تبدأ مهمة مفسري الاتفاقيات الدولية لتطوير سبل التفسير من

[1] Ursula Kribaum, International Investment Law and Sustainable Development, University of Vienna, 2022, p.21

[٢] قدم المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) عام ٢٠٠٥ نموذجا لاتفاقيات الاستثمار الدولية تناولت التنمية المستدامة ووضعت توازنا بين حقوق والتزامات المستثمرين والدول المضيفة وقد اخذت بهذا النموذج العديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية، كما ان هذا المعهد يقدم دعما للدول لفحص وإصلاح نماذج اتفاقيات الاستثمار الدولية. ينظر:www.iisd.org

اجل مراعاة الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة[١] ولذلك يمكن تفسير النصوص الاتفاقية القديمة بطريقة حديثة تؤدي الى ادراج التنمية المستدامة في روح هذه الاتفاقيات، فقد يصار الى التفسير الغائي الذي يتم الرجوع فيه الى نية الاطراف المتعاقدة والتي تظهر في ديباجة المعاهدة بان الهدف منها تحقيق التنمية المستدامة ويقول (Schreuer) بان الهدف المشار اليه في الديباجة يدلل ان عملية الاستثمار يجب ان تكون ذات آثر إيجابي على اقتصاد الدولة المضيفة[٢] وقد يصار ايضا إلى التفسير التكاملي وذلك بالرجوع الى الفقرة الثالثة من المادة (٣١) اتفاقية فينا لقانون المعاهدات التي تفيد بأن التفسير يكون من خلال أي قاعدة ملائمة من قواعد القانون الدولي قابلة للتطبيق في العلاقات بين الأطراف وبذلك تفسر النصوص بشكل يحقق مبادئ التنمية المستدامة ويتضح ما تقدم بان التفسير المتطور الغائي او التكاملي يحاول ان يوازن بين مصلحة المستثمرين ومصلحة الدولة المضيفة من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثالث

الآليات المعيارية الدولية

تتعدد معايير الاستدامة حسب الهيئات المصدرة لها والمجالات التي تركز عليها ومن اهم هذه المعايير:[٣]

اولا: معايير الامم المتحدة للاستثمار المسؤول: تتشكل من ٦ مبادئ طوعية تشمل جملة من الاجراءات القابلة للتطبيق بدمج القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة في مجال الاستثمار.

[1] Ursula Kribaum , op.cit,p25
[2] C Schreuer, The ICSD Convection, Cambridge press, London, 2001, p.116
[٣] بدر الدين براحيلة ، مصدر سابق ، ص ٥٦٨ - ٥٧٠ .

ثانيا: مبادئ الاتفاق العالمي: – أعلن عنها مكتب الاتفاق التابع للأمم المتحدة في تموز/يوليو عام ٢٠٠٠ كمبادرة طوعية تتكون من مبادئ حقوق الانسان والحق في العمل وحماية البيئة ومحاربة الفساد.

ثالثا: دليل الشركات متعددة الجنسيات: – جاءت هذه المبادئ بشكل توصيات للشركات متعددة الجنسيات وتتعلق بمفاهيم عامة (مراعاة الالتزامات لظروف كل دولة والمساواة بين الشركات الوطنية ومتعددة الجنسيات) ومبادئ عامة (مساهمة الشركات في النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واحترام حقوق الانسان والادارة الجيدة) ونشر المعلومات (النشر الدقيق والنشر الفصلي ونشر المعلومات المالية) بالإضافة الى حماية حقوق الانسان وحماية البيئة والنظام الضريبي المنضبط.

رابعا: المبادرة العالمية للتقارير: قام مجلس معايير الاستدامة العالمية الكائن مقره في هولندا عام ٢٠١٦ بوضع نوعين من المعايير وهما المعايير العالمية وتخص الاساسيات ومنهم الادارة والاختصاصات العامة والمعايير المخصصة والتي تشمل المعايير الاقتصادية والمعايير الاجتماعية والمعايير البيئية.

ان المعايير والمبادئ أعلاه تدخل فيما يسمى بالقانون المرن (Soft Law) غير الملزم ولكن بمرور الوقت قد تتحول الى اعراف دولية او يتم تبنيها في اتفاقيات دولية مما يحولها الى القانون الصلب (Hard Law) وبذلك تتحول الى قواعد قانونية ملزمة.

الآليات القانونية لتفعيل الاستثمار المستدام

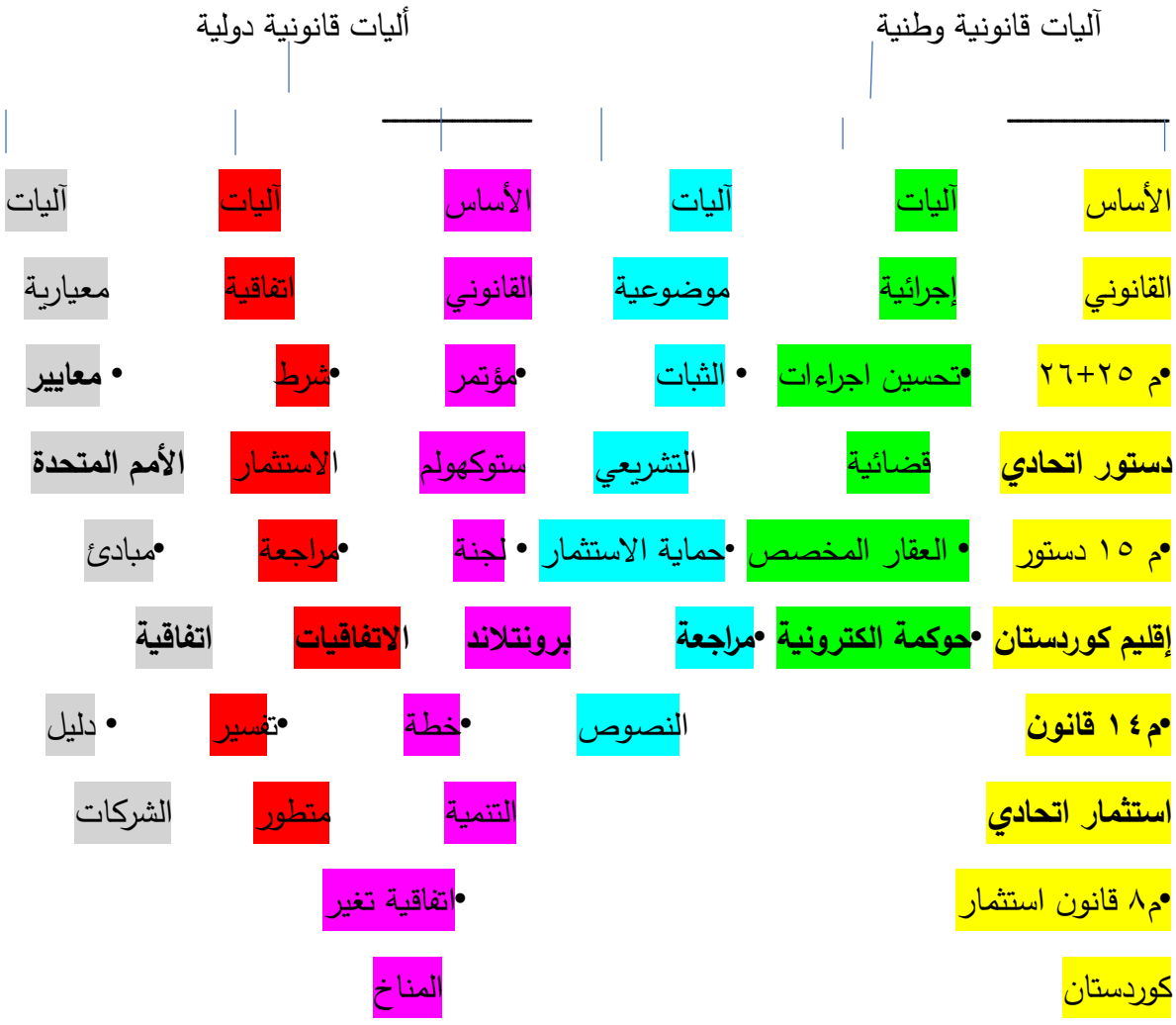

الشكل (٣) الآليات القانونية لتفعيل الاستثمار المستدام

الخاتمة

بعد انتهاء البحث فقد لاحت لنا عدد من النتائج والمقترحات.

اولا: النتائج: –

١–ان تحسين بيئة الاعمال تؤثر ايجابا على نشاط المستثمرين لتحقيق الاستثمار المستدام.

٢– ان هناك عشرة مؤشرات مهمة في تحسين بيئة الاعمال تساهم بتحقيق التنمية المستدامة.

٣–ان الاستثمار المستدام يعمل على تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمقبلة.

٤–ان هناك ثلاث ابعاد للاستثمار المستدام وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٥–ان هناك آليات قانونية وطنية ودولية من شأن الأخذ بها تطوير وتفعيل الاستثمار المستدام.

ثانيا: المقترحات: –

–على المستوى الوطني:

١–نقترح على المشرع في العراق وفي اقليم كوردستان ان يتضمن قانونهما الاستثماري اشارة صريحة للتنمية او الاستثمار المستدام من اجل تفعيل تطبيقها.

٢–لاهمية شرط المحتوى المحلي (شرط التنمية المستدامة) نتمنى ان يقوم مجلس الوزراء بإلزام كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بأن تقوم بمراعاته وتطبيقه في كافة مشاريعها وانشطتها الاقتصادية.

٣–ندعو المشرع الكوردستاني سلوك نهج المشرع الاتحادي في قانون الاستثمار في منع او تنظيم عمليات نزع الملكية والمصادرة والتأميم للاستثمارات المستدامة.

٤-ندعو المشرع العراقي والكوردستاني الى انشاء محاكم اقتصادية متخصصة بالاستثمار.

-على المستوى الدولي:

١-ان يتم النص على شرط الاستدامة في اتفاقيات الاستثمار الدولية وعدم الاكتفاء على النص في الديباجة وانما في متن تلك الاتفاقيات.

٢-ان تتبع هيئات التحكيم الدولي وسائل تفسير متطورة لاتفاقيات الاستثمار تتفق مع غرضها وأهدافها في تحقيق التنمية المستدامة للدول المضيفة.

٣-ان يضع العراق وإقليم كوردستان نموذجا موحدا للاتفاقيات الاستثمارية يتضمن مبادئ التنمية المستدامة.

المصادر

أولا/ الكتب

١- الهام يونس أحمد التنمية المستدامة والتمكين السياسي، ط١، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢١

٢- بشار الاسعد، عقود الدولة في القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠

٣-جلال الدين محمد حسن، الضمانات القانونية والشرعية لتشجيع الاستثمار الاجنبي ٢٠٢٣

٤- عبد السلام مصطفى، البيئة والتنمية المستدامة، ط١، دار الفكر العربية، القاهرة، ٢٠١٠

٥-عميروش شلعوم ، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠١٢

٦- فراس احمد الخرجي ، الادارة البيئة ، ط١ ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧

٧- محمد عبد المجيد إسماعيل، عقود الاشغال العامة والتحكيم فيها، منشورات الحلبي، ٢٠٠٣

٨-محمد عبد اللطيف علي، نزع الملكية للمنفعة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨

٩ مراد محمود المواجدة، المسؤولية المدنية في عقود نقل التكنولوجيا، دار الثقافة للنشر، ٢٠١٠

١٠-هشام علي صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارة، ٢٠٠٣

ثانيا/المجلات والبحوث

١- احمد قاسم فرح، رشا محمد تيسير حطاب، مفهوم الاستثمار في اتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥ بين غياب النص وتضارب اجتهادات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، مجلة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، ع ١، ٢٠٢٠

٢- باسم علوان طعمه، من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل في الميزان، مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الثاني، ٢٠١٣

٣- بدر الدين براحلية ، الآليات القانونية لتحسين بيئة الاعمال في دولتي الكويت والجزائر : من جذب الاستثمار وتحقيق الاستثمار المستدام ، مجلة الكويت العلمية ،ع٩، ٢٠٢١

٤- محمد فتحي حمودة، اضواء عن التأميم ومسؤولية الدولة المؤسسة، مجلة المحاماة، ١٩٧٦

٥-محمد كاظم محمد، الكرار حبيب جهلول، شرط المحتوى المحلي ودوره في تفعيل البيئة الاستثمارية في العراق، مجلة اهل البيت عليهم السلام، ع٢٦، ٢٠٢١

٦-فريد بويش ، التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعه مجيد خيضر، ٢٠١٩

٧- وضاح بن طالب الهنائي،صالح بن عمر الراشدي ، تعريف الاستثمار في ضوء اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار(قضية ساليني) ، مجلة الدراسات الفقهية والقانونية، ٢٠٢٢

٨- ولد العايب فريد، اتفاقيات الاستثمار الأجنبي بين هدف الحماية وهدف التنمية المستدامة، مجلة صوت الحق، المجلد ٦، ع ١، ابريل/نيسان،٢٠١٩

ثالثا/ المصادر الأجنبية

1-C Schreuer, The ICSD Convection, Cambridge press, London, 2001.

2- Derek Eaton, Fulai Sheng & Inclusive Green Economy, Tongji Uneverstiy, 2019.

3-Eric De Brabender, Human Rights and International Investment, Crothis Centre for Legal Studies, Leiden University, 2018.

4- E.W. Kannan Muthun Circular Economy in Textiles 2018.

5-Jane Holder, Maria Lee, Envirnmental protection ,2ed, Cambridge press, London, 2007.

6-Gudran Monik Zagel, Achieving Sustainable Development Objectives in International Investment Law, Cambridge press2020.

7- Kangjn Feny, Rethinking the Salini Test: Acomprehesive Examination and Proposal for Improvent in pefining International Investment,Journal of Education Humanities and Sacial Science,Vol 24 , 2023

8- Karl.P, Howard Mann, Sustainability Characteristics, Geneva, 2017.

9-Paolo Turrini, International Investment Law, The Anarchical Society Where Development Sustainability Are Frenemies, 2023.

10-PR. P. Laladas, Biodiversity for sustainable Development Environment Challenges and Solutions Switzerland, 2017.

11- Satyarth Dwived, Legal Environment of Business: Elements, 2022.

12- Ursula Kribaum , International Investment Law and Sustainable Development, University of Vienna, 2022.

رابعا: الاتفاقيات الدولية والقوانين

١-اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار لعام ١٩٦٥

٢-اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩

٣-اتفاقية تغير المناخ لعام ١٩٩٢

٤-دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥

٥-قانون الاستثمار العراقي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٦

٦-قانون استثمار إقليم كوردستان رقم ٤ لعام ٢٠٠٦

٧-اتفاق باريس بشأن المناخ ٢٠١٥

Sources translated into Arabic

1. Elham Younis Ahmed sustainable development and political empowerment, Vol. 1, Arab publishing and distribution, 2021
2. Bashar al-Asaad, state contracts in international law, Zain human rights publications, Beirut, 2010
3. Jalal al-Din Mohammed Hassan, legal and legitimate guarantees to encourage foreign investment 2023
4. Abdel Salam Mustafa, environment and sustainable development, 1st floor, Arab Thought House, Cairo, Egypt٢٠١٠،
5. amirouche shalaoum, the role of the investment climate in attracting foreign direct investment, Modern Library, Beirut, 2012
6. Firas Ahmed Al-Kharji, Environmental Management, 1st floor, Dar kunoz Al-marefa for publishing and distribution, 2007
7. Mohammed Abdul Majid Ismail, public works contracts and arbitration, al-Halabi publications, 2003
8. Mohammed Abdel Latif Ali, expropriation for public benefit, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1988
9. Murad Mahmoud al-moajda, civil liability in technology transfer contracts, House of culture publishing, 2010
10. Hisham Ali Sadek, the Arab Investment Guarantee system against non-trade risks, 2003

II / journals and research

1. Ahmed Qasim Farah, Rasha Mohammed Tayseer Hatab, the concept of investment in the Washington Convention of 1965 between the absence of the text and the conflicting jurisprudence of the International Center for settlement of investment disputes, Sharjah Journal of Legal Sciences, vol. 17, p. 1, 2020

2. in the name of Alwan tafma, from the Iraqi Investment Law No. 13 of 2006 amended in the balance, Journal of the letter of rights, the fifth year, the second issue, 2013
3. Badreddine brahliya, legal mechanisms to improve the business environment in the states of Kuwait and Algeria: attracting investment and achieving sustainable investment, Kuwait scientific journal, P9, 2021
4. Mohammed Fathi Hamouda, lights on nationalization and the responsibility of the founding State, Law Magazine, 1976
5. Mohammed Kazem Mohammed, Karar Habib jahlul, the requirement of local content and its role in activating the investment environment in Iraq, Ahl Al-Bayt magazine, P. 26, 2021
6. Farid bouiche, sustainable development in Algeria, PhD thesis, Majid Khidr University, 2019
7. Wadah bin Taleb Al-Hinai, Saleh Bin Omar al-Rashidi, definition of investment in the light of the investment dispute settlement agreement (Salini case), Journal of jurisprudence and Legal Studies, 2022
8. Ould aayeb Farid, foreign investment agreements between the goal of protection and the goal of Sustainable Development, voice of right Magazine, Vol. 6, p. 1, April, 2019